

و Expertise France لبنان والأردن



أكثر من

70

موظف في الميدان
(37 في لبنان، 36 في الأردن)

أكثر من

65 مليون يورو

حجم النشاط

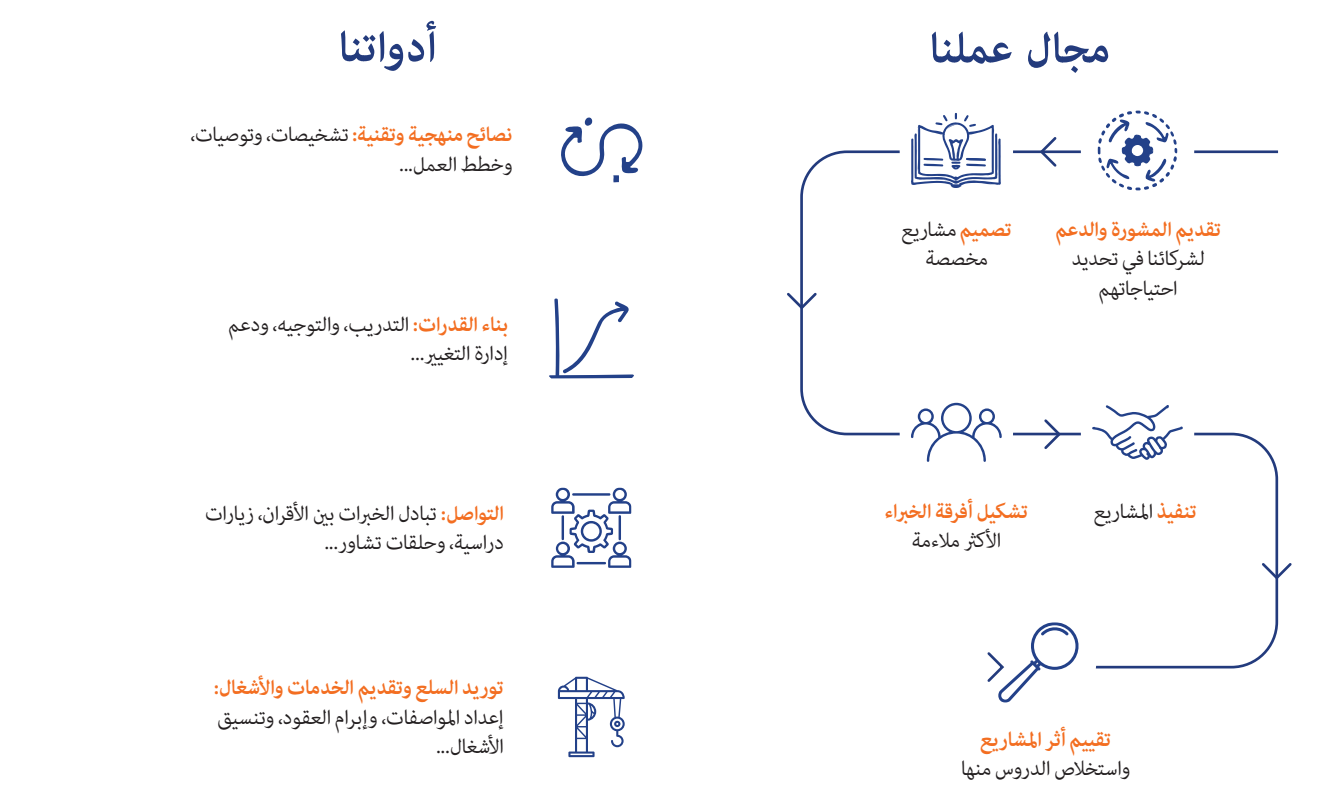
18

مشروع قيد التنفيذ

في لبنان والأردن، تدعم Expertise France شركاءها في تنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالحوكمة الديمقراطية والاقتصادية والمالية والأمن والحماية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والاقتصاد الأخضر. ويتيح إنشاء مديرية مشتركة بين البلدين في يناير/كانون الثاني 2025 للوكالة الجمع بين الدعم المؤسسي طويل الأجل والقدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ. وتعتمد Expertise France على شبكة تضم أكثر من 40 منظمة محلية من منظمات المجتمع المدني، إلى جانب خبراء تقنيين يعملون في الإدارات العامة والمنظمات الدولية.

عمل مصمم خصيصاً لتلبية احتياجات كلا البلدين

في لبنان كما في الأردن، تدعم Expertise France المؤسسات العامة في تنفيذ الإصلاحات وتعزيز قدرتها على العمل، بما يساهم في تحقيق تنمية أكثر قدرة على الصمود وشمولاً واستدامة.



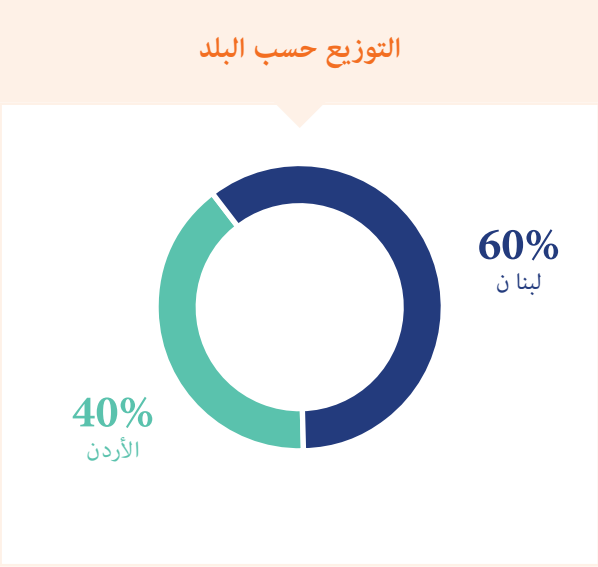
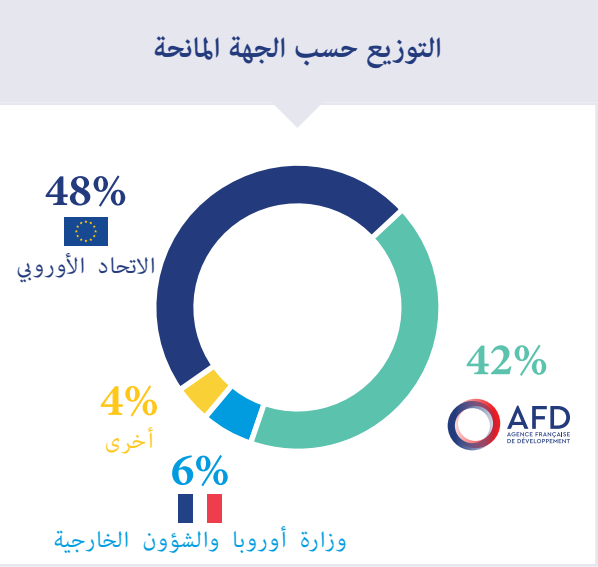
واجه لبنان أزمة عميقة متشعبة الأبعاد، تتضافر فيها تداعيات الصراعات المسلحة الأخيرة، بما خلّفته من نزوح واسع ودمار جسيم، مع أزمة اقتصادية ومؤسسية مستفحلة، زاد من حدتها انهيار الخدمات العامة. وعلى الرغم من شدة هشاشة هذا السياق، شهد عام 2025 عودةً تدريجيّةً إلى انتظام عمل المؤسسات؛ فقد أفضى انتخاب الرئيس جوزاف عون وتشكيل حكومة برئاسة رئيس الوزراء نواف سلام إلى طَيّ صفحة طويلة من الجمود المؤسسي.

وجعلت السلطات الجديدة إصلاح منظومة الحوكمة، وترسيخ الشفافية، وتعزيز مؤسسات الدولة في صدارة برنامجها، سعيّاً إلى استعادة ثقة المواطنين وإعادة بناء قدرات الدولة. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، ما يزال مسار التقدم متفاوتاً، ويظل إلى حد بعيد رهيناً بالتوافق السياسي الداخلي وبالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي. ويزيد من تعقيد هذا المشهد استمرار حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وما ترتب على العمليات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي اللبنانية من تداعيات، إذ تفرض هذه التطورات ضغوطاً كبيرة على مؤسسات الدولة ومواردها وقدرتها على توفير الخدمات العامة.

وتعمل المديرية المشتركة بين لبنان والأردن، منذ يناير/كانون الثاني 2025، من خلال فرق ميدانية في بيروت وعمّان، بما يرسّخ حضوراً مؤسسياً فاعلاً لدى سلطات البلدين. وتتيح هذه البنية المشتركة لـ Expertise France تنسيق تدخلاتها وتعزيز سرعة استجابتها في مختلف أنحاء المنطقة.

نشر 8 خبراء تقنيين دوليين (ETI) في الميدان: 5 في لبنان (وزارات الصحة والمالية والتربية والعدل، وESA)؛ و3 في الأردن (الأونروا، National Conveyor PMU، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن)

من إجمالي قيمة المحفظة أكثر من 65 مليون يورو



أثرنا في عام 2025

أكثر من 18,780

مستفيد ومستفيدة من خدمات الرعاية الاجتماعية في الأردن، (من بينهم 13,500 امرأة و2,720 شخصاً من ذوي الإعاقة، في إطار مشروع "تكاتف")

أكثر من 450

موظفاً وموظفةً لبنانية تلقوا التدريب وأعدوا للاضطلاع بمهام الرقابة والمساءلة داخل المؤسسات العامة في لبنان، في إطار مشروع إصلاح الإدارة العامة (RAP)

78

مشروعاً نفذتها 131 منظمات المجتمع المدني في الأردن، بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مناطق عملها

8,301

شخصاً نازحاً تم الوصول إليهم في لبنان عن طريق آلية الاستجابة السريعة "مشروع شبكة" (نوفمبر/تشرين الثاني 2025)، 48.5% منهم من النساء

520

محامياً ومحاميةً لبنانيين تلقوا التدريب والتأهيل لتقديم مساعدة قانونية عالية الجودة تراعي احتياجات الناجيات والناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي

المحور 4

الاستجابة الإنسانية والاستجابة للطوارئ

أثبتت Expertise France قدرتها على الاستجابة للطوارئ خلال النزاع الذي شهده لبنان عام 2024، إذ فُتِلت آلية الاستجابة السريعة (RRM) من خلال مشروع "شبكة" التي تضم أكثر من 40 شريكاً محلياً. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2025، كان خمسة مشاريع للاستجابة قيد التنفيذ، وقد استفاد منها 8,301 من النازحين، من خلال توفير المساعدات الأساسية والأمن الغذائي ومستلزمات النظافة والدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية. وحافظت الوكالة على حضور ميداني فاعل طوال فترة النزاع، بفضل حشد فرقها للعمل ميدانياً، كما كُتِفَت أساليب تنفيذ برامجها بما يكفل استمراريتها. ويشكل هذا التوضع عند تقاطع العمل التنموي والعمل الإنساني، والمستند إلى شراكات محلية طويلة الأمد، إحدى أبرز نقاط قوة المديرية المشتركة بين البلدين.



المحور 3

الحماية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين ودعم الفئات السكانية المستضعفة

ويأتي دعم الفئات السكانية المستضعفة من مواطنين ولاجئين، في صميم عمل Expertise France في المنطقة. ففي الأردن، يعزز مشروع "تكاتف" (10 ملايين يورو، بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية) قدرات وزارة التنمية الاجتماعية ومراكز تنمية المجتمعات المحلية التابعة لها في الكرك وجرش وشرق عمان، وقد استفاد منه أكثر من 18,780 شخصاً، من بينهم نساء وأشخاص من ذوي الإعاقة ولاجئون سوريون. أما في لبنان، يهدف مشروع "مركز تمكين المرأة" (WEHUB)، بقيمة 6 ملايين يورو، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، إلى تعزيز دور المرأة القيادي وتمكينها اقتصادياً وإصلاح التشريعات الرامية إلى حمايتها من العنف. واستجابةً للعنف القائم على النوع الجنساني، تُقدّم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي (MHPSS) والمساعدة القانونية من خلال منظمات مشروع شبكة التي تحظى بدعم Expertise France منذ أمد طويل.

المحور 5

القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والاقتصاد الأخضر

تُدمج Expertise France اعتبارات القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والاقتصاد الأخضر في مختلف جوانب محافظتها الإقليمية. ففي الأردن، تعمل مبادرة "غرين فورورد" (4 ملايين يورو، بتمويل من الاتحاد الأوروبي/المديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع) على تعزيز السياسات والتشريعات والمعايير المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري على مستوى منطقة الجوار المتوسطي. يدعم برنامج AdaptAction ACA-MED (2.1) مليون يورو، بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية) البلدين في رسم مسارات إمانية قادرة على الصمود، من خلال خبير من برنامج Adapt'Action مقيم في عمّان ويغطي منطقة المشرق بأكملها.



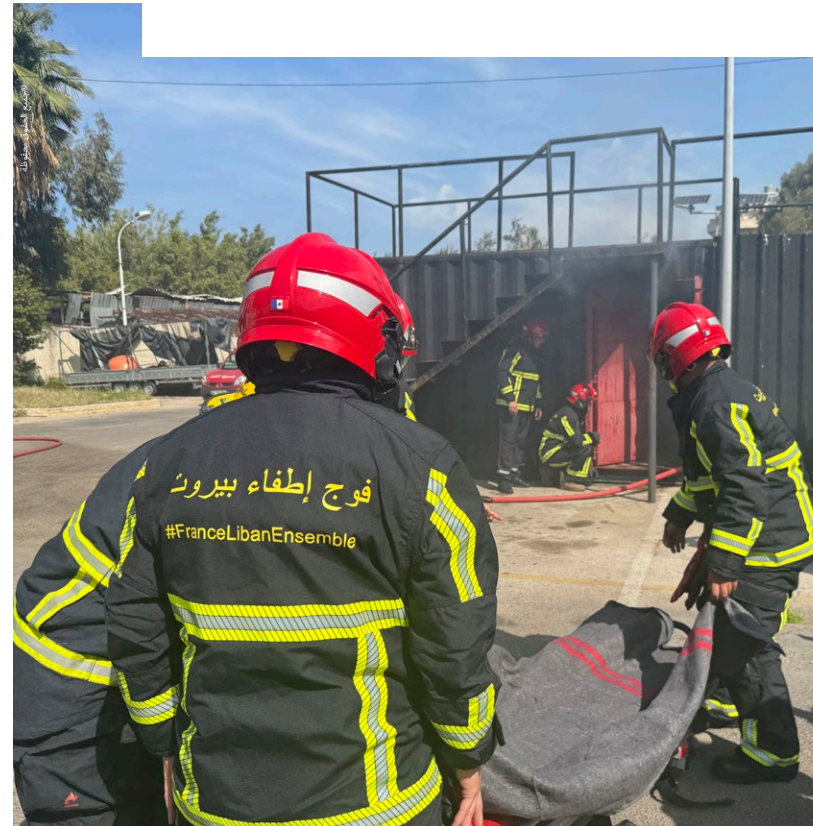
محاوّر تدخل Expertise France

المحور 2

الأمن وإدارة الحدود والاستجابة للأزمات

تدعم المديرية المشتركة بين البلدين تعزيز القدرات السيادية في لبنان والأردن في مجالات الدفاع والأمن وإدارة الأزمات. ففي لبنان، تدعم Expertise France المسلحة اللبنانية والدفاع المدني، بهدف تعزيز قدراتهما في مجال الحماية المدنية والاستجابة للأزمات. وتعمل على تطوير برنامجين جديدين للإدارة المتكاملة للحدود البرية والبحرية، يمولهما الاتحاد الأوروبي بقيمة 12.8 مليون يورو لكل برنامج.

وفي الأردن، يركّز برنامج SECFRON، الذي أُنشئت مرحلتاه الأولى والثانية إنشاء وتجهيز المركز اللوجستي في الرويشد بالقرب من الحدود العراقية والسورية، مرحلته الثالثة (10 ملايين يورو من الاتحاد الأوروبي) على توفير المعدات الطبية وتحسين ظروف معيشة الأفراد العاملين على الحدود الشمالية الشرقية. وأخيراً، يدعم البرنامج الإقليمي CT JUST (6.4 ملايين يورو من الاتحاد الأوروبي) البلدين في تطوير نهج متكامل للعدالة الجنائية في مجال مكافحة الإرهاب.



المحور 1

الحوكمة الديمقراطية والاقتصادية والمالية

في كلا البلدين، تدعم Expertise France الإصلاحات الرامية إلى ترسيخ حوكمة عامة أكثر كفاءة وشفافية وخضوعاً للمساءلة. ففي لبنان، تتولى الوكالة تنفيذ برنامج دعم الإصلاحات الأساسية في الإدارة العامة (RAP)، بقيمة 12 مليون يورو بتمويل من الاتحاد الأوروبي، بهدف تحقيق تكامل وظائف الخدمة المدنية وإصلاح المشتريات العامة وتعزيز أجهزة الرقابة للوقاية من الفساد ومكافحته. أما في الأردن، تدعم الوكالة خارطة طريق تحديث القطاع العام، بالتركيز على ممارسات إدارة الموارد البشرية المراعية للنوع الجنساني ومسار الإصلاح الديمقراطي، بما يشمل دعم هيكلية الأحزاب السياسية وتعزيز مشاركة الشباب والنساء في الحياة الديمقراطية ودعم مجلس النواب. ويعمل خبراء تقنيون دوليون (ETI) ضمن وزارة المالية في لبنان ووزارة التنمية الاجتماعية في الأردن، من أجل تعزيز القدرات المؤسسية للجهات المعنية.

"في إطار مشروع دعم الإصلاحات الديمقراطية في الأردن، الذي تنفذه *Expertise France*، نفذ عدة برامج ترمي إلى توعية المواطنين وتثقيفهم في مختلف أنحاء المملكة. وتحرص الهيئة المستقلة للانتخاب، من خلال مختلف أنشطتها، على إطلاع الجميع على عملها، بما يتسم به من شفافية ونزاهة وحياد. ونسعى كذلك إلى حشد المجتمع ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين عموماً حول أنشطتنا، بهدف تعريفهم بمختلف الإجراءات الانتخابية وتعزيز الوعي من خلال أنشطتنا، بما يكفل استمرارية العملية الانتخابية ونجاحها."

عروبة أسامة المحيسن، رئيسة قسم إدارة المشاريع، الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن

"لقد أتاح دعم *Expertise France* لهيئات الرقابة المضي قدماً في مسار الإصلاح والتجديد. ولقد أتاح لي هذه التجربة فهماً أعمق لظروف هذه المؤسسات واحتياجاتها، وهذا يضعنا، كحكومة، أمام مسؤولية العمل على تعزيز مواردها البشرية، ولا سيما أن ذلك يتطلب تعزيز قدراتها في هذا المجال."

السيد طارق متري، نائب رئيس وزراء لبنان

"يتميز مشروع "شبكة 2" بتصميمه الاستراتيجي، سواء من حيث منهجية العمل مع المنظمات أو من حيث إرساء مساحات للتعاون. ويُعدّ هذا النهج نموذجاً يُحتذى به."

الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب (LOST)

دعم إصلاح الإدارة العامة في لبنان (RAP)

دعم الدولة اللبنانية في تعزيز الشفافية والكفاءة (بتمويل من الاتحاد الأوروبي، 12 مليون يورو)

ولضمان تكامل جهود المشروع واتساق أنشطة مختلف مكوّناته، تتركز الأعمال في مجموعة من الإدارات التجريبية التي اختارتها هيئات الرقابة بصورة مشتركة. ويتمثل الهدف في إظهار التحسينات الملموسة في جودة الخدمات العامة وفعاليتها وسهولة الانتفاع بها، من خلال هذه الإدارات التجريبية، بما يحقق للمواطنين آثاراً إيجابية ملموسة.

في خضم مرحلة الاستقرار التي يمر بها لبنان، تقود *Expertise France* برنامجاً طموحاً لدعم إصلاح الإدارة العامة، بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وفي سياق يُعدّ فيه استعادة الثقة بين الدولة والمواطنين شرطاً أساسياً للنهوض، يعمل مشروع RAP على ثلاثة محاور ذات أولوية: تعزيز نزاهة الخدمة المدنية وإصلاح إدارة الموارد البشرية؛ وتحسين شفافية المشتريات العامة على المستويين المركزي والمحلي؛ وتعزيز دور أجهزة الرقابة في الوقاية من الفساد. ومن خلال دعم السلطات اللبنانية الجديدة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي يتوقعها الشركاء الدوليون، يبرهن هذا البرنامج على قدرة *Expertise France* على الحفاظ على التزام مؤسسي طويل الأمد، حتى في أشدّ السياقات تحدياً.

تكاتف في الأردن

خدمات اجتماعية شاملة لصالح الفئات المستضعفة (الوكالة الفرنسية للتنمية، 10 ملايين يورو)



بعد "تكاتف" منذ إنطلاقه عام 2018، وفي مرحلته الثالثة حالياً، البرنامج الرائد لـ *Expertise France* في مجال الحماية الاجتماعية في الأردن. وبالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية، أسهم البرنامج في تعزيز مراكز تنمية المجتمعات المحلية في محافظتي الكرك وجرش، وكذلك في شرق عمّان. النتائج: 78 مشروعاً نفذتها 131 منظمة من منظمات المجتمع المدني، واستفاد منها أكثر من 18,780 شخصاً، من بينهم 13,500 امرأة و2,720 شخصاً من ذوي الإعاقة؛ إلى جانب وضع مدونة أخلاقيات للتعاون بين الوزارة ومنظمات المجتمع المدني، وتنفيذ تدريبات مشتركة في إدارة الأزمات لفائدة 278 ممثلاً. ويبرهن هذا البرنامج على قيمة النهج الذي يضع المؤسسة في صميم العمل؛ فبدلاً من تقديم الخدمات مباشرة، تعمل *Expertise France* على تعزيز النظم والقدرات التي تمكن الدولة من الاستمرار في تقديم الخدمات لمواطنيها على المدى الطويل.

Expertise France وكالة عامة تتولى التعاون التقني الدولي بين الوزارات، وهي تابعة لمجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD). وباعتبارها ثاني أكبر وكالة من حيث الحجم في أوروبا، تتولى تصميم وتنفيذ مشاريع تسهم في ترسيخ السياسات العامة في البلدان النامية والناشئة. في مجالات الحوكمة والأمن والمناخ والصحة والتعليم وغيرها، تعمل المنظمة في قطاعات رئيسية للتنمية، وتسهم إلى جانب شركائها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من أجل عالم مشترك.



يوليو/تموز 2026

معتمد من برنامج اعتماد الشهادات الحرجية
(PEFC) / هذا المنتج مستخلص من غابات
تدار على نحو مستدام ومن مصادر خاضعة
للرقابة. / pefc-france.org

مديرة المكتب القطري للبنان والأردن

ليلى فورماليني —

lilly.formaleoni@expertisefrance.fr

expertisefrance.fr

facebook.com/expertisefrance

linkedin.com/company/expertise-france

x.com/expertisefrance

instagram.com/expertisefrance.me

مكتب Expertise France

العدلية، بيروت (لبنان)

مكتب Expertise France

شارع زهران، عمان (الأردن)